EUROPEAN JOINT PROGRAMMING
Working Better Together

EUROPEAN UNION
الاتحاد الأوروبي

EUROPEAN JOINT PROGRAMMING
Working Better Together

خارطة الطريق الأوروبية المشتركة
للعمل مع
المُجتمع المدني في فلسطين

2018 -2020

خارطة الطريق الأوروبية المشتركة
للعمل مع
المُجتمع المدني في فلسطين

2018 -2020

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 7
مقدمة - الإطار الإستراتيجي 9

الجزء الأول 11

تحليل مُوجز لسياق وماضي المُشاركة الأوروبية 13
1. حالة المُجتمع المدني 14
1،1 بيئة مُمَكِّنة 14
الإطار القانوني 15
الاستدامة التنظيمية والمالية 16
المُشاركة في الحياة العامة 16
2،1 المشاركة والأدوار 17
المشاركة في صُنع السياسات العامة 17
الشفافية والمساءلة: الرقابة المدنية 18
تقديم خدمة 19
منع نشوب الصراعات وبناء السلام وبناء دولة 19
3،1 القدرات 19
الشرعية، المصداقية والحوكمة الداخلية 19
الطبقة الأولى 20
الطبقة الثانية 20
الطبقة الثالثة 21
الطبقة الرابعة 21
الصفات المُشتركة لطبقات مؤسسات المجتمع المدني 21
التنظيم والتنسيق والتعاون 22
مؤسسات المجتمع المدني الدولية العاملة في فلسطين 23
مؤسسات المجتمع المدني الإسرائيلية العاملة في فلسطين 25
2. الانخراط الحالي للاتحاد الأوروبي 26
2،1. الحوار الأوروبي مع المجتمع المدني 26
2،2. الحوار السياساتي من أجل بيئة مُمَكِّنَة 27
2،3. دمج المجتمع المدني 27
2،4 التنسيق 28
التنسيق الأوروبي الداخلي 28
التنسيق مع السلطة الفلسطينية والجهات المانحة الأخرى 29
2،5 الدروس المُستقاة 29

الجزء الثاني 31

إستراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأوروبي للعمل مع مؤسسات المُجتمع المدني 33

الجزء الثالث 35

متابعة العمل والاستراتيجية 37

الاختصارات

AIDA	رابطة وكالات التنمية الدولية
BDS	مقاطعة سحب الاستثمارات والعقوبات
CBOs	المنظمات المجتمعية
CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CSDP	السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة
CSOs	منظمات المجتمع المدني
DPOs	مؤسسات الأشخاص ذوي الاعاقة
ECHO	مكتب المساعدات الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية
EIDHR	المبادرة الأوروبية الديمقراطية وحقوق الإنسان
ENP	سياسة الجوار الأوروبية
EU	الاتحاد الأوروبي
EU Eupol Copps	مكتب تنسيق الاتحاد الأوروبي لدعم الشرطة الفلسطينية
EU-CSWG	مجموعة عمل الاتحاد الأوروبي المعنية بالمجتمع المدني
EU HOM	رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي
EU MS	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي
EUPI	برنامج مبادرة الاتحاد الأوروبي لبناء السلام
EUREP	مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GPU	الاتحاد الفلسطيني العام
HRDs	المدافعين عن حقوق الإنسان
ICHR	اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان
ICSOs	منظمات المجتمع المدني الدولية
IHL	القانون الإنساني الدولي
IHRL	القانون الدولي لحقوق الإنسان
LA	السلطات المحلية
LACS	أمانة تنسيق المعونة المحلية
LNOB	عدم ترك أي أحد خلف الركب
MOI	وزارة الداخلية
NDPs	خطط التنمية الوطنية
NGOs	المنظمات غير الحكومية
PA	السلطة الفلسطينية
PGUS	الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية
PNGO	منظمة فلسطينية غير حكومية
PNIN	المعهد الوطني الفلسطيني للمنظمات غير الحكومية
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
UN-CRPD	اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

ملخص تنفيذي

تأتي خارطة الطريق الأوروبية المشتركة للعمل مع المُجتمع المدني في فلسطين[1] 2018–2020 ضمن الإستراتيجية الأوروبية المُشتركة لدعم فلسطين 2017–2020[2]، حيث تُشير الإستراتيجية المُشتركة وبوضوح إلى خارطة الطريق وتُركِّز على أهمية أن يُشارك الاتحاد الأوروبي ودُوَلِه الأعضاء والنرويج وسويسرا (شركاء التنمية الأوروبية) في دور المجتمع المدني في تطوير السياسات وفي مُتابعة تنفيذ القوانين والسياسات، حيث تأتي أهمية هذا الدور في ظل غياب مؤسسات حُكم ديمقراطي قادرة على تأدية عملها والتمثيل المُناسب للفلسطينيين. وتُعتبر جهود تعزيز نزاهة وشفافية ومُساءلة المؤسسات العامة جهوداً حيوية، ويستطيع المجتمع المدني[3] أن يلعب دوراً جوهرياً في هذا السياق.

هدف خارطة الطريق هو المُساعدة في خلق بيئة تستطيع من خلالها مؤسسات المُجتمع المدني أن تلعب دورها الشرعي، بشكل كامل، في المجتمع الفلسطيني، حيث لا يقتصر ذلك على تقديم الخدمات وإنما المُناصرة والمُراقبة. يبين هذا الهدف أهمية المُشاركة الأوروبية في المُساهمة في إيجاد بيئة مُمَكِّنَة للمُجتمع المدني وفي إيجاد مؤسسات فلسطينية قوية وشاملة وديمقراطية تقوم على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. تُحَدِّد خارطة الطريق أولويات المُشاركة الأوروبية مع مؤسسات المجتمع المدني وتشمل الحوار والدعم التشغيلي. وقد تم تحديد هذه الأولويات من خلال حوارٍ بَنَّاء مع مؤسسات المجتمع المدني.

تتكون خارطة الطريق من ثلاثة أجزاء:

(1) تحليل مُوجز لسياق وماضي المُشاركة الأوروبية

(2) الإستراتيجية الأوروبية وخطة العمل للانخراط مع المجتمع المدني

(3) متابعة العملية والإستراتيجية.

أُشير في الجزء التحليلي إلى أن التجزئة المناطقية والقانونية والسياسية التي تُؤثر على فلسطين لها تأثير على جهات المجتمع المدني وعلى دورها كجهات تطويرية وكجهات تنخرط في العمل الإنساني، وعلى مُشاركة هذه الجهات في وضع السياسات العامة والمتابعة وتقديم الخدمات. وقد أصبحت مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين، ضمن سياق التجزئة هذا، أكثر تهميشاً لدى الجهات الثلاث المُكَلَّفَة بالمسؤولية وهي حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وحماس كَسُلطة الأمر الواقع في قطاع غزة. وتواجه المَساحة التي تعمل من خلالها مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين تحديات من زوايا جديدة ومُتنوعة منها التحديات المالية والسياسية، بالإضافة إلى الضغوطات الثقافية والعنف والتهديد. تشمل الإستراتيجية الأوروبية وخطة عمل التغلب على التحديات

١ * لا تُفسَّر هذه التسمية كاعتراف بدولة فلسطين وهي لا تُخِل بالمواقف الفردية للدول الأعضاء فيما يتعلق بهذه القضية.

٢ الإستراتيجية الأوروبية المُشتركة لدعم فلسطين 2017–2020: «نحو دولة فلسطين ديمقراطية وذات مُساءلة»
(https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/european_joint_strategy_in_support_of_palestine_2017-2020.pdf).

٣ يُعَرَّف المُجتمع المدني، لغايات خارطة الطريق هذه، على أنه ساحة، تختلف عن الدولة والسوق والأسرة، أوجدها أفراد ومجموعات ومنظمات تعمل معاً من أجل تعزيز مصالح مُشتركة

التـي تواجههـا مؤسسـات المجتمـع الدولـي الأوليـات والأعمـال التاليـة للانخـراط مـع المجتمـع المدنـي فـي فلسـطين:

- **مَساحة مُتناقصة للمُجتمع المدني والمواطنين:**
  - تعزيز وتقوية البيئة والمساحة المُمَكِّنَة لمؤسسات المجتمع الدولي
  - تدعيم تمثيل حقوق المواطنين وأصواتهم في أجندة بناء الدولة وخُطَط التنمية الشمولية.
  - توطيد منهجية مُشتركة ومتناسقة بين شركاء التنمية الأوروبيين، وتبني والترويج لسياسة ضد التشهير خاصة ضد المُدافعين عن حقوق الإنسان.
- **ضعف مُشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صُنع السياسات:**
  - تمتين دور مؤسسات المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرار على المُستويين المحلي والوطني.
  - تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني كجهات تُمَثِّل المواطن، وليس فقط كَمُنَفِّذ للمشاريع.
  - مُساندة جهود المجتمع المدني لتطوير حوكمته الداخلية والشفافية والمساءلة.
- **الاحتلال/ البيئة السياسية:**
  - تعزيز التواصل والتحليل المشترك والعمل بين ممثلي الاتحاد الأوروبي وَدُوَلِه الأعضاء والنرويج وسويسرا في رام اللّه والقدس وتل أبيب.
  - التصدي للتحريض على العُنف

أما فـي مـا يتعلـق بمُتابعـة العمـل والإسـتراتيجية فـإن الاتحـاد الأوروبـي ودولـه الأعضـاء والنرويـج وسويسـرا ملتزمـون بالانخـراط المُتواصـل مـع المجتمـع المدنـي فـي فلسـطين مـن خـلال الحـوار البنَّاء.

مقدمة - الإطار الإستراتيجي

صادق رؤساء البعثات الأوروبية في القدس ورام الله على الإستراتيجية الأوروبية المُشتركة الأولى لدعم فلسطين 2017 – 2020 في تموز/ يوليو 2018. جاءت الإستراتيجية كنتيجة لنقاشات مكثفة مع الشركاء الفلسطينيين في الوزارات والمؤسسات، والمشاورات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، بالإضافة إلى الحوارات الداخلية في الاتحاد الأوروبي وبين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومع النرويج وسويسرا.

رؤية الدولة الفلسطينية العتيدة التي تستند إليها أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية 2017–2022 هي أساس الإستراتيجية الأوروبية المُشتركة لدعم فلسطين 2017–2020، حيث يلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالإضافة على النرويج وسويسرا بالعمل المُشترك من أجل أن تتحقق هذه الرؤية.

تُوفِّر الإستراتيجية الأوروبية المُشتركة إطاراً يستطيع شركاء التنمية الأوروبيون من خلاله أن يقدموا الدعم للشركاء الفلسطينيين ومن ضمنهم السلطة الفلسطينية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بشكل أكثر تنسيقاً. كما تتيح المجال للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والنرويج وسويسرا العمل معاً من أجل مُعالجة التحديات التنموية والسياسية التي تواجه بُنَّاء الدولة الفلسطينية، والعمل بفعالية أكبر معاً من أجل دعم تحسين الظروف المعيشية لحوالي خمسة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وغزة بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط.

تأتي خارطة الطريق الأوروبية المشتركة للعمل مع المُجتمع المدني في فلسطين 2018–2020 ضمن الإستراتيجية الأوروبية المُشتركة لدعم فلسطين 2017–2020. حيث تُشير الإستراتيجية المُشتركة وبوضوح إلى خارطة الطريق وتُرَكِّز على أهمية أن ينخرط الاتحاد الأوروبي والنرويج وسويسرا في مجتمع مدني حيوي قادر على البقاء وتعددي يُساهم بفعالية في الحد من الفقر بكافة أبعاده، وفي تعزيز الديمقراطية والمُساواة وحرية التعبير وحرية التنظيم وحرية التجمع. حيث تأتي أهمية هذا الدور في ظل غياب مؤسسات حُكم ديمقراطي قادرة على تأدية عملها والتمثيل المُناسب للفلسطينيين. وتُعتبر جهود تعزيز نزاهة وشفافية ومُساءلة المؤسسات العامة جهوداً حيوية، ويستطيع المجتمع المدني أن يلعب دوراً قوياً في هذا السياق.

تُبَيِّن خارطة الطريق أهمية التعاون التنموي في المُساهمة في إيجاد بيئة مُمَكِّنَة للمُجتمع المدني في فلسطين، وهي تُحدد أهداف التعاون الأوروبي بعيدة الأمد مع مؤسسات المجتمع المدني، وتشمل الحوار والدعم التشغيلي.

يُساهم تنفيذ خارطة الطريق بشكل متكامل مع الإستراتيجية الأوروبية المُشتركة في مؤسسات فلسطينية قوية وشاملة وديمقراطية تقوم على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وهذا يرتبط أيضاً بمبدأ حماية التماسك الاجتماعي مما يؤدي إلى احتواء المخاطر المُحتملة المترتبة على التجزئة والتفتت في النسيج الاجتماعي الفلسطيني والهوية الوطنية.

الجزء الأول

تحليل مُوجز لسياق وماضي المُشاركة الأوروبية

لا تزال التجزئة المناطقية والقانونية والسياسية تؤثر على فلسطين حيث تَحكم السلطة الفلسطينية جزء من الضفة الغربية [٤]، والقدس الشرقية التي ضَمَّتها إسرائيل بشكل غير قانوني[٥]، وتستمر حماس في كونها سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، وكان لهذه التجزئة الأثر على عمل مؤسسات المجتمع المدني ودورها التنموي والإنساني ومشاركتها في وضع السياسات العامة والمتابعة وتقديم الخدمات. ففي هذا السياق المتفكك، تواجه المساحة التي تعمل من خلالها مؤسسات المجتمع المدني المزيد من التحديات من زوايا جديدة ومُتنوعة منها التحديات المالية والسياسية، بالإضافة إلى الضغوطات الثقافية والعنف والتهديد. ففي هذه اللحظة نجد أن مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين أصبحت مهمشة من قِبَل كافة الجهات الحاكمة/ المُكَلَّفَة بالمسؤولية: السلطة الفلسطينية وحماس كَسُلطة الأمر الواقع في قطاع غزة وحكومة إسرائيل. فحكومة إسرائيل تُمارس ضغطاً خاصاً على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية في القدس الشرقية ومنظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية العاملة في فلسطين. التُهَم التي وُجِّهَت خلال صيف عام 2016 ضد بعض مؤسسات المجتمع المدني الدولية العاملة في قطاع غزة والإدعاءات المتعلقة بتحويل المساعدات وضعت تقديم المُساعدات الإنسانية لمَن هم بأمس الحاجة إليها موضع الخطر. وقد صادقت فلسطين في نيسان/ابريل عام 2014 على كافة معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية دون تَحَفُّظ، مما يفرض على السلطة الفلسطينية التزامات دولية تمنعها من استخدام وسائل تعمل على تَضييق الخِناق على مؤسسات المجتمع المدني خاصةً تلك التي تعمل على حماية حقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك فقد أشارت مؤسسات المجتمع المدني إلى ازدياد استخدام مثل هذه الوسائل ضدها في السنوات الأخيرة.

٤ قُسِّمَت الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، بعد اتفاقيات أوسلو إدارياً إلى ثلاث مناطق: منطقة (أ) تحت الإدارة المدنية والأمنية الفلسطينية؛ منطقة (ب) تحت السيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية المُشتركة الإسرائيلية الفلسطينية؛ والمنطقة (ج) تحت السيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية الكاملة. تشمل المنطقة (ج) الجزء الأكبر من الضفة الغربية (62%).

٥ غَزَّت السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية بعد قرار الولايات المتحدة في 6 كانون أول/ ديسمبر 2017 بالاعتراف رسمياً بالقدس كعاصمة لإسرائيل، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد خرجت عن عقود من الإجماع الدولي. في 15 أيار/ مايو 2018 قامت الولايات المتحدة بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس.

1. حالة المُجتمع المدني

1.1 بيئة مُمَكِّنة

شَهِدَت السنوات الثلاث الأخيرة زيادة دراماتيكية في الإجراءات القمعية ضد مؤسسات المجتمع المدني، خاصةً تلك التي تُؤيِّد حقوق الإنسان، من قِبَل حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بالإضافة إلى سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة. وقد أثرت سياسات التضييق المتزايدة التي تُمارسها الجهات الثلاث المكلفة بالمسؤولية على الحريات الأساسية الحيوية لعمل المجتمع المدني ووسائل الإعلام وكان لها الأثر الذي لا يُمكن إنكاره مما أدى إلى إيجاد «أثر رادع» أسكت الحوار وأدى إلى رقابة ذاتية في المجتمع الفلسطيني.

بالمقابل، تَمَّت المُصادقة على أو اقتراح العديد من التشريعات الإسرائيلية الحاسمة خاصةً تشريعات استهدفت جماعات ومؤسسات حقوق الإنسان التي تُعارض الاحتلال في ظل تكثيف التشهير بمنظمات وشخصيات قيادية في مجالات حقوق الإنسان[٦].

تؤثر تشريعات وسياسات التضييق الإسرائيلية هذه على مؤسسات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية، وتَضُر بشكل خاص بكافة المنظمات الفلسطينية العاملة في القدس الشرقية. كما أن القيود الإسرائيلية المتزايدة على دخول الفلسطينيين للقدس الشرقية منذ 1990 (سياسة إغلاق مع نقاط تفتيش وبناء الجدار الفاصل وفرض نظام تصاريح على العمال من غير سُكان القدس) قَوَّضت بشكل بالغ قدرات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية العاملة في القدس الشرقية في العمل ودعم السكان الفلسطينيين وحماية حقوقهم ووجودهم في المدينة. وقد تم توثيق والإشارة إلى الكثير من التحديات منها إغلاق حسابات مصرفية في بنوك إسرائيلية وحملات تشهير من قِبَل مجموعات ضاغطة إسرائيلية واقتحامات لمكاتب ومصادرة/ تدمير مواد... الخ.

وكنتيجة لهذه الإجراءات أُجبِرَ عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية على الإغلاق التدريجي لمكاتبها في القدس بشكل دائم أو مؤقت في الفترة الواقعة ما بين أيار/ مايو 2002 ونيسان/ ابريل 2008[٧] أما بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني التي لا تزال تعمل في القدس الشرقية فهي مُنعزلة وتُواجه تهديداً مُستمراً بالإغلاق من قِبَل السلطات الإسرائيلية، وتقييداً لقدراتها على الوصول إلى الموارد، وتُفرض أعباء مالية عالية على مُمارستها لأنشطتها.

بالمُقابل، نجد أن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية والدولية العاملة في مناطق خاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية عُرضة لبنود قانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية بالإضافة إلى عدد متنامي من التشريعات التضييقية الأخيرة والإجراءات السياساتية. وقد زادت هذه الإجراءات الجديدة من الأعباء الإدارية على مؤسسات المجتمع المدني مما يتطلب اتخاذ المزيد من الخطوات عند

٦ أنظر خارطة الطريق الأوروبية للعمل مع المُجتمع المدني في إسرائيل 2020–2018 للمزيد من التفاصيل ومرجعية القوانين الإسرائيلية

٧ شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية «الاعتداءات على مؤسسات المجتمع المدني القدس الشرقية المحتلة» 2018

التسجيل وإجراءات مالية معقدة وعوائق إدارية عند فتح حساب مصرفي و/أو الحصول على أو تحويل الأموال. وترى الجهات التي تمثل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية أن هذه الأعباء الإدارية المتزايدة تعمل على إعاقة عمل هذه المؤسسات التي تعمل أصلاً في بيئة عمل صعبة لأنها تُحوِّل طاقاتها بعيداً عن تقديم الخدمات وأعمال المُناصرة.

أضف إلى ذلك أن سلطة الأمر الواقع في غزة مُستمرة في إحكام سيطرتها المُشَدَّدَة على مؤسسات المجتمع المدني، فهي تسعى باستمرار من أجل إجراء أعمال تدقيق لحسابات هذه المؤسسات، وفحص موظفيها وقوائم المُستفيدين، أو فرض متطلبات ترخيص جديدة وقيود على العمل في مناطق معينة من قطاع غزة.

الإطار القانوني

تُشَكِّل الأطر القانونية المُختلفة التي تُنَظِّم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وممارسات التضييق والتهديد المُتزايدة ضدها والتشهير المُتواصل بها تحدياً لِقُدرته على العمل بطريقة فعالة ومُستدامة، أضف إلى ذلك زيادة في توجيه تُهَم الفساد ضدها.

يُنَظِّم قانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية حق المواطن الفلسطيني في «ممارسة النشاط الاجتماعي والثقافي والمهني والعلمي بحرية بما في ذلك الحق في تشكيل وتسيير الجمعيات والهيئات الأهلية» (مادة (1)). كما يشمل القانون التعريفات التالية: الجمعية أو الهيئة، النشاط الأهلي، إجراءات التسجيل في وزارة الداخلية، التزامات وحقوق الجمعيات أو الهيئات، وأسباب حل الجمعيات. ثم تمت المُصادقة على قوانين جديدة عامي 2010 و 2017 لتنظيم عمل التعاونيات الفلسطينية تحت إشراف وزارة العمل. وفي عام 2015 أصدر مجلس الوزراء قراراً مَنَعَ مؤسسات المجتمع المدني المسجلة كمؤسسات غير ربحية من الحصول على المِنَح دون موافقته. وفي أوائل عام 2016 شَكَّلَ مجلس الوزراء لجنةً لإعداد مشروع قانون جديد للمؤسسات. وقد تَشَكَّلَت اللجنة من ممثلين عن عدد من الوزارات إلا أنها استثنت مؤسسات المجتمع المدني. كما قامت السلطة الفلسطينية بإنشاء صندوق مركزي ينبغي أن تُحَوَّل من خلاله كافة أموال مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، مما زاد من وعزَّزَ مركزية التحكم باستقلالية المؤسسات. كما قدمت السلطة الفلسطينية مُقترحاً بأن يكون كافة أعضاء مجالس إدارة مؤسسات المجتمع المدني من سُكان فلسطين مما قَلَّصَ بشكل ملحوظ مجال انخراط فلسطينيي الشتات في أنشطة المجتمع المدني.

أصبح قانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، ضمن هذا السياق قانون، محطةً للحوار من أجل إجراء تعديلات عليه مثل وضع إجراءات تنفيذ واضحة، حيث أن مسألة التنسيق بين المجتمع المدني والمؤسسات العامة غير مُعرفة بشكل جيد بالنسبة للسلطة الفلسطينية ولا يوجد آلية متابعة على أنشطة مؤسسات المجتمع المدني وأثر هذه الأنشطة. وهُم يدعون أن لِمُؤسسات المجتمع المدني في الغالب مصالح سياسية أو خاصة محددة خَفِيَّة، بالمُقابل تُحَبِذ مؤسسات المجتمع المدني أن يكون لديها حرية واستقلالية أكبر وتدعوا إلى تطبيق أكثر فعاليةً للقانون خاصةً تقليص حجم الأعباء البيروقراطية المتعلقة بتسجيل المنظمات الأهلية. وتنظر مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات العامة إلى قانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية على أنه

غير ملائم بشكل يضمن جودة المؤسسات وأنشطتها، وتدعوا إلى تركيز أكبر على الفساد والحوكمة الداخلية لدى ممثلي المجتمع المدني.

عُرِضَ مشروع تعديل قانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في أيلول/ سبتمبر 2018، مما يعني المزيد من تشديد قبضة السلطة الفلسطينية على مؤسسات المجتمع المدني في حال المُصادقة على مشروع التعديل وإعطاء السلطة الفلسطينية مساحة أكبر للمناورة، من ضمنها إمكانية قيام الحكومة بالاستيلاء على موجودات مؤسسات المجتمع المدني. لقد دعت مؤسسات المجتمع المدني وشركاء التنمية الأوروبيون السلطة الفلسطينية إلى التشاور مع الجهات ذات العلاقة في حال عرض مشاريع رسمية لتعديل هذا القانون.

ينبغي إلقاء الضوء على مسألة صعوبة تطبيق قانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية في بعض المناطق من فلسطين التي لا تزال تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة وفقاً لاتفاقية أوسلو، حيثُ تُلزَم المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية بإتباع «قانون التنظيم الإسرائيلي» أيضاً، مما يعني أن على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية في القدس الشرقية أن تُسَجَّل لدى سلطتين إسرائيلية وفلسطينية وترفع تقاريرها إلى هاتين السلطتين التزاماً بمتطلباتهما القانونية، وتُشَكِّلُ السيطرة الإسرائيلية على المنطقة (ج) تحدياً أمام المؤسسات التي تتعرض في الغالب إلى قيود تُفرض على الحركة أو متطلبات رفع تقارير حول المشاريع والأنشطة.

أما في غزة فإن تسجيل مؤسسات المُجتمع المدني يخضع لمتطلبات خاصة تفرضها سلطة الأمر الواقع التي تُقيِّدُ أنشطة هذه المؤسسات، مثل مطالبتها الحصول على تصاريح لتنظيم أنشطة عامة أو مناسبات أو الضغط عليها من أجل تقديم تفاصيل أكثر حولها تحت تهديد حَلِّها بالقوة.

الاستدامة التنظيمية والمالية

لا يُميز إجراء تسجيل مؤسسات المُجتمع المدني بين الأنواع المُختلفة من المؤسسات، فالتمييز الوحيد في هذا الإجراء هو بين المؤسسات التي تقوم على أساس «عمل تطوعي» والمؤسسات التي توظف أشخاص مُقابل أجل. إلا أن «العمل التطوعي» أصبح الآن مدفوع الأجر بشكل متزايد، كما أن هنالك عدد متنامي من المؤسسات المحلية الصغيرة التي تميل باتجاه أن تُقدم نفسها على أنها مؤسسات مُجتمع مدني كي تتمكن من الحصول على أموال المانحين. فمؤسسات المُجتمع المدني تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي، وهذا الاعتماد يحد من الاستدامة المالية لهذه المؤسسات ومن قدرتها على القيام بعمل تخطيط إستراتيجي بعيد الأمد. كما أن هذا العدد الكبير من مؤسسات المُجتمع المدني وهذا الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي جعل من مؤسسات المُجتمع المدني الفلسطينية تتنافس فيما بينها أحياناً بدلاً من أن تتعاون مع بعضها البعض.

المُشاركة في الحياة العامة

يُضعِف انتشار مؤسسات المجتمع المدني المسجلة من إمكانية التحقق بدقة من جودة أنشطتها وتدخلاتها وحوكمتها الداخلية. ويُلزِم القانون المؤسسات المسجلة بتسليم تقارير لوزارات مختصة محددة. وتُظهر الدراسات التي تغطي عدداً من مؤسسات المجتمع المدني المختارة أنه في الوقت الذي تلتزم فيه غالبية المؤسسات بالشفافية

في أنشطتها من خلال إعداد تقارير سنوية ومالية، إلا أنه يبدو وكأن وزارات السلطة الفلسطينية تفتقر إلى القدرة على المتابعة الكافية للحوكمة بشكل عام لدى مؤسسات المجتمع المدني التي ترفع لها التقارير.

كما يَنُص قانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية على متطلبات تتعلق بتمثيل وعضوية كل مؤسسة والقدرات المؤسساتية والتنظيمية، وانتظام الأعمال والأنشطة والتعاون والتنسيق بين المؤسسات للإيفاء بالتزامات الحوكمة الداخلية.

وفي الوقت الذي يمكن فيه أداء هذا النشاط من قبل وزارة الداخلية على عدد صغير نسبياً من المؤسسات إلا أن هذه مهمة أصبحت مُستحيلة لأن عدد المؤسسات أصبح بالآلاف ولكل منها ميزاته الخاصة.

2.1 المشاركة والأدوار

المشاركة في صُنع السياسات العامة

في السنوات الأخيرة، كان هناك تباطؤ في وتيرة التنمية الديمقراطية في فلسطين، رافق ذلك توقف العمليات الانتخابية الوطنية، وتقدما طفيفا فيما يتعلق بالمساءلة الديمقراطية والرقابة. إن فلسطين بحاجة لتجديد الجهود لتطوير مؤسسات ديمقراطية قوية، ودعم السبل التي تعزز من مشاركة المواطنين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في صنع القرارات العامة.

تزداد التوقعات بالنسبة للمجتمع المدني في فلسطين من حيث قيامه بلعب دور الجهة التي تضع السياسات والمشاركة في صياغة السياسات، واتخاذه مهمة خاصة في متابعة وتقييم تنفيذ قوانين وسياسات السلطة الفلسطينية. بالرغم من أن وجود صِيَغ لِمُشاركة مؤسسات المجتمع المدني في عمليات التخطيط الوطني (مثل ورشات العمل والمشاورات واللقاءات) إلا أن المُجتمع المدني ينظر إلى هذه الصِّيَغ على أنها سطحية لأن تأثيرها على صنع السياسات والتشريعات وإعداد الموازنات تأثير محدود ومتواضع. ولا يوجد تشريع وطني ينظم عمليات اتخاذ القرار والتخطيط.

شارك المجتمع المدني في صياغة خطط التنمية الوطنية 2011–2013 و 2014–2016 وأجندة السياسات الوطنية 2017–2022. في البداية، ركزت المشاركة على الاستراتيجيات القطاعية الفردية ومعظمها يقتصر على مؤسسات المجتمع المدني الكُبرى، والتي تقع في وسط الضفة الغربية. ولقد تأثر جودة ونوع المشاركة أيضا بضعف استعداد المنظمات القيام بدور استباقي تحضيري في العملية مع ضعف القدرات التقنية ومحدودية التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ومع ذلك، فقد تمت الإفادة على أنه فيما يتعلق في عملية صياغة أجندة السياسات الوطنية عام 2017–2022 كانت أكثر تشاورية أكثر من عمليات التخطيط السابقة. وخلال هذه العملية، عقدت عدة جلسات تشاورية مع ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين. ويعتقد أن المشاركة القوية من داخل وخارج السلطة الفلسطينية قد جعلت العملية أكثر شفافية وشمولية من أي وقت مضى.

النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والتنمية الزراعية والريفية هي المجالات السياساتية الثلاثة التي يكون فيها المجتمع

المدني أكثر نشاطا. كما أن لمؤسسات المجتمع المدني قُدرة محدودة على تعزيز التنمية الاقتصادية ومعالجة التشوهات الاجتماعية الاقتصادية الناجمة عن السوق، حتى ولو أن ممثليها كانوا جزءاً من اللجنة الثلاثية التي أنشئت لضمان الحوار الاجتماعي.

وعلى مر السنين؛ فقد خلق الانقسام السياسي الحاصل بين الضفة الغربية التي تسيطر عليها فتح وبين قطاع غزة الذي تحكمه حماس كسلطة الأمر الواقع، عبئا آخر على قطاع المجتمع المدني، فمؤسسات المجتمع المدني المرتبطة بأحد الحركات السياسية تكون عرضة لإجراءات انتقامية من قبل السلطات. كما أفادت تقارير المجتمع المدني ميلا متزايداً من جانب السلطتين على حد سواء، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لمراقبة وتقييد أنشطة مؤسسات المجتمع المدني. وتعرض استقلال ونزاهة قطاع المجتمع المدني للخطر؛ حيث أن السلطات سجلت نجاحاً في هذا الصدد. وتواصل القيود التي وضعتها السلطات على مؤسسات المجتمع المدني والتنفيذ الانتقائي للقانون (مثل إزالة متطلبات المنع الأمني للأعضاء لهذه المؤسسات كجزء من عملية التسجيل لها، مصادرة الموجودات في حالة الإغلاق القسري، تصاريح الخروج للموظفين في قطاع غزة) والاستمرار في الحد من قدراتهم وفعاليتهم.

في عام 2012، أصدر مرسوما رئاسيا بتأسيس «هيئة شؤون المنظمات الأهلية» بهدف تنظيم علاقات مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية. ولغاية الآن لم تُفَعَّل الهيئة ولم تحدد صلاحياتها بعد بوضوح وصراحة. كما شكك المجتمع المدني، بما في ذلك الاتحادات والشبكات، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من إنشاء هذه الهيئة.

إن التركيز على المواطنة وعلى تمثيل المواطنين في بناء الدولة يمكن أن يكون مجالا محتملا لإحداث تطور هام فيما بين المجتمع المدني الفلسطيني. وهذا يتطلب مجموعة من الإصلاحات، مثل: زيادة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في وضع السياسات (تزويد السلطة الفلسطينية بالمعلومات والمعرفة، وتيسير دمج وجهات نظر المواطنين في السياسات العامة)، متابعة السياسات العامة والخدمات على الصعيدين الوطني والمحلي، والدعوة إلى مزيدا من الشفافية والمساءلة من السلطات العامة. ويتطلب ذلك زيادة جهد المجتمع المدني بأن تتعاون مع السلطات العامة إلى ما بعد تقديم الخدمات، كذلك مع السلطات الحاكمة على إنشاء مساحات للحوار بشأن السياسات مع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني.

الشفافية والمساءلة: الرقابة المدنية

تُعتبر مُساءلة الجهات التي تحكم في فلسطين (دور الرقابة) ذات أهمية خاصة؛ نظراً لغياب وجود برلمان فاعل (المجلس التشريعي الفلسطيني لم يكن يعمل منذ عام 2007، وتم حله من قبل الرئيس بعد قرار المحكمة الدستورية في كانون الأول 2018). كما أن مشاركة المجتمع المدني في إجراءات إعداد الموازنة (التحليل والمقترحات، متابعة وتعقب الإيرادات العامة والنفقات) لا تزال محدودة للغاية، مع إحراز تقدم محدود جداً في السنوات الأخيرة. وفي بعض الحالات، ترددت مؤسسات المجتمع المدني من القيام بدور نشط في تحديد ومتابعة السياسات العامة، بسبب الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

تقديم خدمة

إن المجتمع المدني الفلسطيني برز ونمى في غياب سلطة دولة وطنية من أجل دعم الشعب الفلسطيني في سياق الاحتلال الإسرائيلي. هذا السياق تحديدا أدى إلى ازدياد كبير في عدد مؤسسات المجتمع المدني الموجهة نحو التنمية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان الفلسطينيين؛ لا سيما في قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية في 1994، بدأت بنية الدولة تنشأ، وتلعب دوراً متزايداً في إدارة الخدمات الأساسية والجوهرية. ونتيجة لذلك، تراجع دور مؤسسات المجتمع المدني كجهة مقدمة للخدمات، والآن من المتوقع أن يتزايد دورها كجهة فاعلة في السياسات، والمشاركة في صياغة السياسات، ومراقبة نشاط الحكومة والدعوة لتحسين الخدمات العامة وحقوق المواطنين.

هذه الأدوار المتعددة، كمقدم للخدمة وفاعل سياسات، لم تتحقق دائماً على الوجه الأمثل. وفي هذا السياق، الموارد التي تديرها مؤسسات المجتمع المدني كثيرا ما ينظر اليها على أنها «هروب» من الرقابة العامة وإعاقة دور السلطات العامة. توفير الخدمات عبر مؤسسات المجتمع المدني يبقى حيويا في مواقع خارج سيطرة السلطة الفلسطينية، لا سيما في المنطقة (ج) والقدس الشرقية.

منع نشوب الصراعات وبناء السلام وبناء دولة

يخلق الاحتلال الإسرائيلي حالة دائمة من انعدام الأمن وحالات الطوارئ. وقد دعم المجتمع المدني الفلسطيني المواطنين، مما أدى إلى زيادة صمود الفلسطينيين من خلال الأنشطة الإغاثية. وقد يسر هذا الدعم إنشاء «حكم شعبي» لملء الفراغ السياسي. ومع ذلك، أدى العمل وفقا لحالات الطوارئ إلى محدودية إمكانية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من تطوير القدرات المؤسسية والتشغيلية لديها، ومن أن تعمل على أساس طويل الأمد ومستدام.

وقد شكل الاحتلال أيضا تنوع المجتمع المدني الفلسطيني، حيث تستمر بعض مؤسسات المجتمع المدني في التركيز على تعزيز المنظور الفلسطيني و/أو تعزيز بناء السلام، بينما يركز البعض الآخر على تقديم الخدمات تجنباً للانخراط المباشر في «الأنشطة المتصلة بالنزاع». مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية التي تواصل تعزيز التفاهم والاحترام وتعزيز بناء السلام، غالباً ما تفعل ذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الإسرائيلي والدولي.

في السنوات الأخيرة، ومع تزايد تأثير حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات اللاعنفية على المجتمع المدني الفلسطيني، فإن استعداد الجهات الفلسطينية للتعاون مع الشركاء الإسرائيليين قد انخفض عموما.

3.1 القدرات

الشرعية، المصداقية والحوكمة الداخلية

لِمُؤسسات المُجتمع المدني الفلسطينية الخبرة والمرونة والقدرة على التماشي مع التغييرات الاجتماعية

والسياسية، هذه المؤسسات متنوعة من حيث الموقع الجغرافي والمجموعات المستهدفة والتغطية القطاعية. ويتمتع قطاع مؤسسات المجتمع المدني، بشكل عام، بمستوى عالٍ من المهنية والاستقلال عن القطاع العام.

المجتمع المدني الفلسطيني مبني وفقاً للطبقات أو المستويات التنظيمية الرئيسية الأربعة التالية: (1) يشمل المستوى الأول المجموعات الشعبية والمؤسسات القائمة على المجتمع، (2) يتألف المستوى الثاني من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوسيطة الأخرى (مثل مراكز الموارد غير الربحية والجمعيات الخيرية)، (3) يشمل المستوى الثالث تجمعات من مؤسسات المجتمع المدني التي تركز على قطاع معين أو منطقة جغرافية معينة أو حملة معينة، (4) يتكون المستوى الرابع من تجمعات مؤسسات مجتمع مدني عامة أكبر مثل منصات المجتمع المدني الوطنية.

الطبقة الأولى

هنالك مجتمع مدني حيوي على المستوى الشعبي يتكون من مجموعات مختلفة ومؤسسات تقوم على المجتمع تُنَفِّذ أنواع متعددة من الأنشطة تتراوح بين المبادرات الثقافية ومتابعة انتهاكات الحقوق الأساسية والاستجابة للاحتياجات والأولويات المحلية.

عادة ما تحترم مؤسسات المجتمع المدني المتطلبات المؤسساتية الرسمية، ويوجد لغالبيتها جمعية عمومية وأجسام حاكمة تعمل وفقاً للأنظمة الداخلية التي تضعها هذه المؤسسات لأنفسها. في بعض الأحيان، بالإضافة إلى الأجسام الرسمية، يوجد لجان غير رسمية أو لجان تنفيذية لتيسير عمل المؤسسات. بالرغم من هذه المزايا المؤسساتية غالباً ما تكون مؤسسات المجتمع المدني مُعتمدة بشكل كبير على شخصية المؤسسين (اعتماد يزداد نظراً للعدد الصغير من الأعضاء الذين عادةً ما يتوفروا لدى مؤسسات المجتمع المدني).

هنالك رابطة قوية مع المجتمعات، وعادةً ما تتوفر الرغبة في الاستجابة للنطاق الواسع من «الاحتياجات المُجتمعية» نظراً لانخراط أعضاء من المجتمع في المؤسسات. يتجه الإطار القانوني الحالي والاعتماد الهيكلي لدى المؤسسات القائمة على المجتمع كجهات مستفيدة من أنشطة وبرامج مؤسسات المجتمع المدني نحو تقليص مدى رؤية المؤسسات الشعبية والاعتراف العام بها كجهات فاعلة ذات علاقة بالحوكمة وصنع السياسات. ويُعتبر التركيز على تقديم الخدمة، والاعتماد على موارد خارجية، من العوامل التي تُسهم في وجود العديد من المؤسسات القائمة على المجتمع التي تُكافح من أجل أن تُصبح مؤسسات مجتمع مدني مهنية.

الطبقة الثانية

تمثل الطبقة الثانية من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني منظمات المواطنين، وهي تتصف عادةً بأنها دائمة ولها مركز مُعترف به رسمياً (مُسجلة رسمياً) وهيكلية مُستقرة وتدعم مجموعة أكبر من المُستفيدين الذين لا يعتبرون مجرد «أعضاء مؤسسة». تنخرط منظمات الطبقة الثانية في كافة القطاعات من البحث العلمي والتكنولوجي إلى التعليم (مع التركيز بشكل مُحدد على التعليم الخاص أو التعليم العالي) إلى الصحة والزراعة والمياه والبيئة وحقوق الإنسان والديمقراطية والنوع الاجتماعي وقضايا الشباب وبناء السلام... الخ. تقوم جميع هذه المؤسسات تقريباً

بأنشطة «بتقديم خدمات» بينما تنخرط نسبة مؤوية أصغر منها في أنشطة المُناصرة ومتابعة السياسات أو في أعمال الحوار السياساتي على المستوى المحلي والوطني.

إن وجود عدد كبير من المؤسسات ذات التاريخ العريق يعني ظهور قضية تتعلق بالجيل، حيث نجد في معظم المنظمات أن المؤسسين لا يزالون يعملون ويلعبون دوراً قيادياً، بالتالي، فإن الأجيال الأصغر من المتخصصين تميل باتجاه تأسيس منظمات جديدة (مما يؤدي تكاثر مؤسسات المجتمع المدني) أو البحث عن فرص تخصصية جديدة (بما في ذلك العمل لدى مؤسسات المجتمع المدني الدولية) التي تتمتع بحركة دوران عمالة كبيرة وقدرة مُنخفضة على الاحتفاظ بالموظفين ذوي المهارة.

الطبقة الثالثة

تشتمل الطبقة الثالثة على ائتلافات المؤسسات التي تركز على قطاع محدد ومنطقة جغرافية محددة أو حملة معينة. غالباً ما تُؤَسَس هذه الائتلافات لغاية تنسيق نشاط معين أو أن تكون مُنتدى نقاش حول قضية معينة، وتكون صلاحيات ونطاق عمل هذه المؤسسات محددة بشكل جيد في معظم الحالات. إن امتلاك هذه المؤسسات وضعاً غير رسمي، سواء كان ذلك جزئياً أو كلياً، يجعلها تلتزم بمجال عملها الأصلي، وعندما يتغير نطاق العمل أو لا يستجيب لاحتياجات وتوقعات الأعضاء فإنه يتم حل الائتلافات. لا يوجد للائتلافات مدخل مباشر إلى مصادر التمويل وهي تقوم على أساس موارد المؤسسات الأعضاء.

الطبقة الرابعة

تتكون مؤسسات الطبقة الرابعة من تجمعات عامة من مؤسسات المجتمع المدني مثل منصات المجتمع المدني الوطنية، حيث يوجد في فلسطين خمس منصات من هذا النوع وهي: الاتحاد العام الفلسطيني للجمعيات الخيرية، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، الاتحاد الفلسطيني العام للمنظمات غير الحكومية–غزة، الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية، ومجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية.

تلتزم هذه المظلات بقانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية من وجهة النظر المؤسساتية ومن منظور الشفافية والمساءلة (في الواقع، تتعرض هذه المؤسسات لتفحص مكثف مقارنةً بمؤسسات المجتمع المدني الأخرى).

بالرغم من أن هذه المنصات تجمع عدد كبير من الموارد من حيث المعرفة والقدرات وحتى التمويل إلا أنها في الحقيقة تعاني من نقص في الموارد في مجالات أخرى (خاصةً نقص في الكوادر المؤهلة الدائمة) ومن محدودية انخراط المؤسسات الأعضاء مما يُقَوِّضُ من قدرتها على لعب دور أقوى مُتاح لمثل هذه المظلات.

الصفات المَشتركة لطبقات مؤسسات المجتمع المدني

تُشَكِّل الروابط بين جهات مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة والجمهور الذي تمثله مخاطرة كبيرة، فعندما تتبنى المؤسسات اسم «مُقدِم خدمات» فإن الخطر يكمن في تركيزها على «استدامتها» أكثر من التركيز على مصالح

واحتياجات الجمهور الذي تمثله. إن تحديد جمهور المجتمع المدني ومؤسسات المجتمع المدني يؤدي إلى الابتعاد عن منهجية قائمة على «استهداف المستفيدين» إلى التركيز على مشاركة ودعم ممارسة المواطنة الفعلية.

تنشأ المخاوف الأخرى من حقيقة أن مؤسسات المجتمع المدني تتجه بازدياد نحو التركيز على المشاريع أكثر من التركيز على صلاحياتها وأهدافها، مما يزيد من مخاطر أن تعمل في عزلة وخارج إطار أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية.

في السنوات الأخيرة، هَدَّدَ تقليص التمويل الخارجي المجتمع المدني الفلسطيني مما أدى إلى ظهور أزمات وخلافات بين المؤسسات. يُمكن اعتبار الظواهر التالية مؤشرات على الخلافات:

- انتشار مؤسسات المجتمع المدني دون أن يكون لها جمهور أو رؤية على الأمد المتوسط أو البعيد.
- المنافسة على الموارد البشرية المؤهلة.
- الاعتماد المتزايد ليس فقط على ما يتعلق بالموارد المالية وإنما أيضاً على وضع الأجندات وتحديدها للأهداف والمشاريع.
- توجه المؤسسات المتنامي نحو أن تكون «جهات تنفيذ» أو «جهات تعاقد».
- اتساع الفجوة بين المؤسسات الكبيرة وتلك التي نَشَأَت أساساً لتنفيذ مشروع معين.
- ميول المؤسسات القائمة على المجتمع نحو تبني شكل وملامح مؤسسات من المستوى الثاني من أجل الوصول إلى الموارد المتاحة دون وساطة جهات أخرى.
- ميول المؤسسات الصغيرة إلى الاعتقاد بأنها تُنافس الآخرين على الموارد المالية مما يؤدي إلى تقليص التعاون والتواصل بين المؤسسات.
- ازدياد الجهات المانحة في التوجه نحو تقديم التمويل على أساس المشاريع مما يؤثر على قدرات مؤسسات المجتمع المدني على تغطية كافة نفقاتها.

بالرغم من أن معظم المؤسسات الفلسطينية تُعِّد قوائم مالية وتقارير تدقيق سنوية إلا أن هنالك مساحة لتعزيز الهيكلية الديمقراطية الداخلية والتفحص. وبالرغم من تبني «مدونة سلوك»[٨] إلا أن المشاركة والشفافية والمساءلة وتغيير الجهات التي تمثل هذه المؤسسات تبقى محدودة. بالنتيجة، فإن وضع تقارير ومعلومات عن أنشطة وإدارة موارد المؤسسات أمام الجمهور يبقى أمراً ضعيفاً. على أية حال، تقوم مؤسسات المجتمع المدني بعرض تقاريرها على الجهات المانحة خاصةً فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة ممولة من قبل تلك الجهات، وليس عن الأداء الكلي لمؤسسة.

التنظيم والتنسيق والتعاون

مَنَعَت الهيكلية والحوكمة والتقسيمات السياسية بين الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة وجود رؤية مجتمع مدني موحدة وموقف مُشترك. وتستمر مشاكل المنافسة وضعف التنسيق وازدواجية العمل وتجزئة الجهود في وجودها في قطاع المجتمع المدني خاصةً ضمن مكونات المجتمع المدني المتميزة (مثل الاتحادات الشبابية

٨ تُعتبر المدونة السلوكية للمنظمات الأهلية الفلسطينية (2008) بمثابة معيار العمل وأنماط السلوك الأخلاقية ضمن إطار المنظمات الأهلية الفاعلة. تحدد المدونة القواعد الأساسية اللازمة التي على مجالس الإدارة والإدارات والموظفين الالتزام بها عند القيام بمهامهم.

والحركات النسائية والمنظمات الطلابية والنقابات والإعلام ومؤسسات الأعمال والمراكز الأكاديمية). كما أن هُنالك ضعف في تكامل الأدوار بين مؤسسات المجتمع المدني الكبرى والجمعيات الشعبية خاصة في المناطق الريفية.

تم تحقيق بعض التحسينات في بعض المجالات التنسيقية بالتالي التغلب على التجزئة وتحسين حوكمة المؤسسات من خلال عمل أربع منصات، حيث قامت هذه المنصات بِوَضع إطار إستراتيجي لتعزيز قطاع المنظمات الأهلية الفلسطينية 2013–2017 في آذار/ مارس. استند هذا الإطار الإستراتيجي القطاعي على عملية تشاور مكثفة مع نطاق واسع من مؤسسات المجتمع المدني في مناطق مختلفة من فلسطين. تضمن العملية مُلكية إستراتيجية من قبل قطاع المجتمع المدني، حيث تُنَفَّذ الإستراتيجية بشكل مشترك من قبل مؤسسات المجتمع المدني المسجلة في وزارة الداخلية.

على ضوء تقديم المزيد من المعلومات عن رؤية موحدة وموقف مشترك لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية تم إنشاء مجلس مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية التنسيقي في 28 كانون أول/ ديسمبر 2013. يضم المجلس ثلاث منصات من منصات المجتمع المدني القائمة الأربعة (تسعة أعضاء - ثلاثة أعضاء من كل منصة من المنصات الثلاث) حيث قرر الاتحاد الفلسطيني العام للمنظمات غير الحكومية–غزة عدم الانضمام. يجتمع المجلس كل ثلاثة أشهر.

لَعِبَت مؤسسات المجتمع المدني في بعض الحالات دوراً مُوَحِداً يَسِّر تنفيذ مشاريع جَرَت بشكل منسق في عدة مناطق من الأراضي الفلسطينية المحتلة مع شركاء محليين مختلفي.

مؤسسات المجتمع المدني الدولية العاملة في فلسطين

لا يوجد رقم دقيق يعكس مجموع عدد مؤسسات المجتمع المدني الدولية بما فيها الإسرائيلية العاملة في فلسطين. بعض مؤسسات المجتمع المدني الدولية تمتلك مكاتب دائمة في فلسطين أما الأُخرى فتقدم التمويل من الخارج. هنالك حوالي 80 مؤسسات مجتمع مدني دولية تنفذ مشاريع ولها انخراط على الأمد البعيد في فلسطين حيث تعمل هذه المؤسسات من خلال مؤسسة وكالات التنمية الدولية وهي مظلة تمثل مؤسسات المجتمع المدني الدولية العاملة في فلسطين[٩].

لعبت مؤسسات المجتمع المدني الدولية العاملة في فلسطين عبر الزمن أدواراً مختلفة منها:

- تأييد الحقوق الفلسطينية على المستوى الدولي.
- التنفيذ المباشر للمشاريع التطويرية والإنسانية المحلية وأنشطة الإغاثة وتقديم الخدمات، وتحريك مؤسسات المجتمع المدني المحلية وشركاء التنفيذ على المستوى المحلي.
- تقديم التمويل على مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية.

٩ مؤسسة وكالات التنمية الدولية هي مؤسسة تقوم على العضوية لها وظائف تنسيقية بشكل رئيسي حيث شُكِّلَت هذه المؤسسة عام 1995. تُنظم مؤسسة وكالات التنمية الدولية حالياً من خلال لجان فرعية تتناول مجالات التدخل الرئيسية لمؤسسات المجتمع المدني الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة مثل المناصرة والصحة والزراعة والتعليم (http://www.aidajerusalem.org)

- عمل شراكات تقوم على المشاريع مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية تشمل تدخل مباشر من قبل شركاء دوليين في تقديم الأنشطة أو الخدمات.
- عمل شراكات إستراتيجية بعيدة الأمد يقوم الشركاء الدوليين من خلالها بتقديم «تمويل أساسي» و/أو مساعدة فنية للشركاء المحليين على أساس «خطط تنمية مؤسساتية» أو «خطط إستراتيجية».
- تعزيز/ مشاركة في شراكات دولية أو إقليمية تقوم على مشاريع تستخدم تمويل دولي وأحياناً تشمل مشاركة مؤسسات مجتمع مدني من إسرائيل ودول مجاورة أخرى.
- الانخراط المباشر في تنفيذ الأنشطة (مع اتخاذ دور قيادي بشكل خاص) في الشراكات القائمة على المشاريع والتمويل (أحياناً تمرير تمويل من أكثر من جهة تمويل واحدة) خاصةً (دون أن يقتصر الأمر على هذا) تقديم المساعدة حيث توجد قيود على حركة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية. يُستبدل التمويل المباشر بأنواع مختلفة من التعاون المفوض وغير المباشر.
- تقوم مؤسسات المجتمع المدني الدولية في بعض الحالات بتنفيذ الأنشطة بشكل مباشر أو تدير شراكات قصيرة الأمد مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية التي تقوم بأنشطة وسيطة مما يفتح لمجال لمؤسسات المجتمع المدني إلى الوصول إلى المعرفة والابتكار والشبكات الدولية وفرص التمويل. كما تلعب مؤسسات المجتمع المدني الدولية دوراً مباشراً في حماية مؤسسات المجتمع المدني المحلية من المخاطر السياسية وفي بعض الحالات إضفاء صفة الشرعية والاعتراف بمؤسسات المجتمع المدني من الطبقة الأولى كجهات سياساتية فلعلة على المستوى المحلي.

لا تعترف مؤسسات المجتمع المدني المحلية إجمالاً بهذه الأعمال والأدوار، وعند الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني الدولية فقد أشارت المؤسسات الفلسطينية إلى هذه الصعوبات:

- المنافسة على حشد التمويل: يُلقى اللوم على مؤسسات المجتمع المدني الدولية بأن لديها قدرة أكبر على عمل المشاريع وعلى الإدارة مما يؤدي إلى منافسة غير عادلة على الوصول على فرص التمويل الدولية.
- خلق شراكات «تفتقر إلى التوازن» مع مؤسسات المجتمع المدني الدولية حيث تلعب المؤسسات المحلية في الغالب دور مُقَدِّم عمالة.
- منافسة في توظيف الموارد البشرية حيث أن مؤسسات المجتمع المدني الدولية تعرض رواتب أفضل مقارنةً بالمؤسسات المحلية.
- الميل نحو فرض أجندات ومنهجيات تأتي من الخارج تفتقر إلى التكيف مع الظروف المحلية.
- الإبقاء على الشركاء المحليين في وضع تبعية حيث أن مؤسسات المجتمع المدني الدولية هي القناة الوحيدة لمؤسسات المجتمع المدني المحلية للوصول إلى موارد الجهات المانحة الدولية. بالتالي، لا يتم تطوير قدرات وأوضاع محلية مُستقلة للوصول على الموارد.
- تنسيق محدود بين مؤسسات المجتمع المدني الدولية ومؤسسات المجتمع المدني المحلية مع وجود استثناءات قطاعية معينة مثلاً في مجالات حقوق الإنسان والتعليم.

تم اتخاذ خطوات هامة في أوائل عام 2018 من قبل مؤسسة وكالات التنمية الدولية نحو زيادة التعاون والشراكة

مع المجتمع المدني الفلسطيني من خلال تنمية الشراكة وعمل أنشطة مشتركة وزيادة العمل والانخراط حسب الأولويات والمناصرة.

تُشير مؤسسات المجتمع المدني الدولية إلى مواجهة مشاكل مع القانون الإسرائيلي عند التسجيل، مثل التأجيل وتجميد إصدار رسائل التوصية من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإسرائيلية التي يحتاجها موظفي مؤسسات المجتمع المدني الدولية للحصول على تأشيرة عمل، مما يؤدي إلى إعاقة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية وتعرض العمليات إلى الخطر. تواجه مؤسسات المجتمع المدني الدولية المسجلة في إسرائيل منذ أواخر عام 2016 مصاعب مماثلة في تجديد تصاريح عمل الموظفين الدوليين مما يؤثر بشكل خطير على قدرتهم على العمل وتنفيذ مهامهم. كما يتأثر الموظفين الدوليين العاملين في مؤسسات المجتمع المدني الدولية بالسيطرة الإسرائيلية على التنقل داخل فلسطين.

تفرض السلطة الوطنية على مؤسسات المجتمع المدني الدولية في الضفة الغربية دفع ضريبة دخل على موظفيها العاملين في قطاع غزة. وقد تعرضت مؤسسات المجتمع المدني الدولية للتهديد بإغلاق حساباتها المصرفية في حال عدم دفع الضرائب، وتخشى هذه المؤسسات من أن دفع الضريبة للسلطة الفلسطينية دون الاتفاق مع سلطة الأمر الواقع في غزة على هذه القضية سَيُعَرِّض عمل هذه المؤسسات في غزة للخطر. لا تدفع مؤسسات المجتمع المدني الدولية في غزة ضريبة لسلطة الأمر الواقع في غزة بسبب التشريعات ضد الإرهاب التي تضعها الدول التي تمول هذه المؤسسات أو الدول التي تنتمي إليها هذه المؤسسات في الأصل.

مؤسسات المجتمع المدني الإسرائيلية العاملة في فلسطين[١٠]

تتصف مؤسسات المجتمع المدني الإسرائيلية العاملة في فلسطين بحيويتها وديناميكيتها وتركيزها بشكل خاص على القضايا المتعلقة بقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي. تَتَشَكَّل علاقات المجتمع المدني الإسرائيلي وتتأثر بالنهاية بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني وباحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. فحقوق الفلسطينيين الذي يعيشون تحت الاحتلال والعرب الإسرائيليين هي التي تشكل تركيز غالب أنشطة حقوق الإنسان التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني الإسرائيلية، ونجد أن هناك ميول متنامي لدى حكومة إسرائيل في النظر إلى مؤسسات حقوق الإنسان على أنها تهديد.

تم مؤخراً وضع بعض الإجراءات التي أعاقت عمل مؤسسات حقوق الإنسان التي تلعب دوراً حيوياً في متابعة وتحميل مسؤولية انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان من قبل الجهات المكلفة بالمسؤولية الإسرائيلية والفلسطينية.

كما أشارت الجهات الفاعلة في مجالات حقوق الإنسان إلى أن المؤسسات التي تشوه سمعة منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية أصبح لها أهمية سياسية وإعلامية محلياً ودولياً مما ساهم في زيادة الضغوطات المُتراكمة.

١٠ للمزيد من التفاصيل أنظر خارطة طريق عمل الاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني الإسرائيلي 2018–2020

2. الانخراط الحالي للاتحاد الأوروبي

2.1. الحوار الأوروبي مع المجتمع المدني

أقام مكتب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حواراً مستمراً مع المجتمع المدني منذ 2010 ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبية وإجراءات إعداد البرامج، وقد شارك المجتمع المدني الفلسطيني في ورش عمل ومشاورات وجلسات معلومات في كافة أرجاء فلسطين.

أجرى شركاء التنمية الأوروبيون مُشاورات مكثفة مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية عام 2016 خلال تطوير الإستراتيجية الأوروبية المشتركة لدعم فلسطين 2017–2020. جرى هذا التشاور بشفافية وشمولية. وتعمل الإستراتيجية الأوروبية المُشتركة على أن يكون المجتمع المدني في كافة محاور وقطاعات التدخل. كما تُراعي الإستراتيجية الأوروبية المُشتركة أن يكون الدعم المقدم لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية مُستنداً إلى دقها في المبادرة واتخاذ أنشطة معينة (مثل المناصرة وتوسيع آفاق الحوار ومتابعة المؤسسات العامة وتقديم الخدمات... الخ.) من خلال الاستثمار في تطوير قدرات المؤسسات وتعزيز التحالفات والمنصات من أجل تقوية دور المجتمع المدني وقدراته ضمن عملية الحوكمة والتنمية في فلسطين.

يَجري حوار سياساتي مع المجتمع المدني بانتظام حول القضايا ذات العلاقة المُبَيَّنَة في خطة عمل الاتحاد الأوروبي وفلسطين من للإعداد للقاءات اللجان الفرعية للاتحاد الأوروبي وفلسطين التي تجري كل عام وتتناول ستة محاور لتعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صُنع وتنفيذ السياسات الوطنية. ويجري تنظيم مشاورات مع المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل إعداد لقاءات اللجان الفرعية للاتحاد الأوروبي وفلسطين لمناقشة أولويات واهتمامات المجتمع المدني في المجالات ذات العلاقة. وتجري مشاورات بشكل موازي في بروكسل حيث تقوم مؤسسات المجتمع المدني الموجودة في بروكسل بمشاركة اهتماماتها. تُيَسِّر هذه المشاورات مُدخلات المجتمع المدني في الحوار السياساتي بين الاتحاد الأوربي والسلطة الفلسطينية الذي يتناول نطاق واسع من السياسات القطاعية خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون والحوكمة والقضايا الاجتماعية. ثُم يتم إطلاع المجتمع المدني على نتائج اجتماعات اللجان الفرعية للاتحاد الأوروبي وفلسطين لضمان المُتابعة.

كما أن هُنالك تواصل منتظم مع مؤسسات المجتمع المدني لمناقشة قضايا سياساتية محددة (مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي) أو اهتمامات معينة (مثل وجود متطلبات جديدة لسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة) أو لمتابعة تطورات النزاع. يُمكن أن يجري هذا التواصل من خلال مجموعات عمل الاتحاد الأوروبي المُكَرَّسة للمجتمع المدني أو من خلال شكل تنسيقي آخر يقوم به مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي و/أو إحدى الدول الأعضاء بشكل فردي.

وَضَعَ مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (بلجيكا والدنمرك وفرنسا وألمانيا وأيرلندة وإيطاليا وهولندة واسبانيا والسويد والمملكة المتحدة)، بالإضافة إلى النرويج وسويسرا، آليات حوار ثنائية مع المجتمع المدني الفلسطيني (مثل المشاورات وورش العمل) لمناقشة الخطط الإستراتيجية متعددة السنوات والمشاريع/ البرامج الخاصة بها وعلاقات المجتمع المدني مع السلطة الفلسطينية. تسمح هذه الآليات بإثارة القضايا

التي تهم المجتمع المدني، خلال الحوار السياساتي بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية، وتتناول نطاق واسع من السياسات القطاعية (مثل حقوق الإنسان ومساواة النوع الاجتماعي وسيادة القانون والحوكمة... الخ.) كما تم توفير الدعم المالي لشبكات مؤسسات المجتمع المدني، على أساس المشروع، لتمكين تنسيق أفضل ضمن قطاعات محددة ومع منصات مؤسسات مجتمع مدني أخرى.

2.2. الحوار السياساتي من أجل بيئة مُمَكِّنَة

تُعتبر البيئة الممكنة للمجتمع المدني، بشكل عام، أمر إيجابي على الأقل حسب المعايير الإقليمية، إلا أن شركاء التنمية الأوروبيون يظلون متنبهين بسبب الاتجاهات الحديثة والتطورات الرئيسية التي لوحظت في فلسطين وإسرائيل خلال السنتان الماضيتان حيث المساحة المتاحة لمؤسسات المجتمع المدني أصبحت متقلبة وغير آمنة مما أدى ولسوء الحظ إلى نشوء بيئة غير ممكنة لجهات المجتمع المدني الفاعلة، مما دفع إلى البحث عن سبل جديدة للتغلب على التحديات.

ضمن هذا السياق، قام الاتحاد الأوروبي بإطلاع السلطة الفلسطينية على مخاوفه المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير خاصةً بعد إنشاء هيئة شؤون المنظمات الأهلية وإمكانية تعديل قانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الذي يُمكن أن يُستخدم كوسيلة للسيطرة. كما دعا شركاء التنمية الأوروبيين السلطة الفلسطينية إلى منهج تشاركي يدمج النوع الاجتماعي في تنفيذ أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية 2017–2022. كما عَبَّرَ مُعظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن مخاوفهم حول المساحة المُتاحة للمجتمع المدني خلال الاجتماعات المنتظمة مع السلطة الفلسطينية. وقد قام بعض هذه الدول باستخدام قدراته في قطاع مُحَدَد للدفاع عن المساحة المتاحة للمجتمع المدني.

تقوم الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي ذات العلاقة أو مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي بعقد مشاورات مع السلطة الفلسطينية عندما يواجه تنفيذ المشاريع مع مؤسسات المجتمع المدني مصاعب بسبب تدخل المؤسسات العامة، حيث تُعقد هذه المشاورات لهذا الغرض، للتغلب على المصاعب. بالرغم من أن هذه المشاورات تُرَكِّز بالضرورة على قضايا تشغيلية تتعلق بمشاريع محددة إلا أن الاتحاد الأوروبي يركز على أهمية الحفاظ على وجود بيئة مُمَكِّنَة للمجتمع المدني الفلسطيني.

2.3. دمج المجتمع المدني

دمج المجتمع المدني في التعاون التنموي للاتحاد الأوروبي هو أسلوب لضمان منهجية شاملة تُرَكِّز على المواطنين وعلى الاعتراف وتعزيز دورهم ومسؤولياتهم، بالإضافة إلى تعزيز حقوقهم والثقافة والقِيَّم الديمقراطية على كافة المُستويات، فمنذ عام 2016 والمجتمع المدني مُدمَج رسمياً ببرامج ومتابعات الاتحاد الأوروبي. فعلى مستوى مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي، ومنذ عام 2010، والمجتمع المدني يُستشار بشكل واسع في كافة البرامج والأدوات[11] الموجهة نحو المجتمع المدني لمناقشة الأولويات الإستراتيجية والأهداف والتوصيات المُستقبلية.

11 مثل البرامج المواضيعية «الجهات الفاعلة خلاف الدولة - السلطات المحلية في التنمية» والآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، الشراكة من أجل السلام، وبرنامج القدس الشرقية.

ازداد دمج المجتمع المدني في برامج الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عبر الزمن. فالعديد من الدول الأعضاء والنرويج وسويسرا تعقد مشاورات ثنائية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لكي تأخذ وجهات نظرها بعين الاعتبار قبل إعداد الخطط الإستراتيجية متعددة السنوات الخاصة بها. كما تُدعى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للحديث مع البعثات والوفود الرسمية مما يعزز من أهمية دورها الحيوي في العمل من أجل خلق مجتمع عادل وديمقراطي والحفاظ على السلام والأمن. كما تسعى الدول الأعضاء من أجل دعم مُشاركة المجتمع المدني في مجالات التدخل التي يُمكن أن تكون فيه جهات فاعلة رئيسية من أجل التغيير (مثل النوع الاجتماعي وتمكين الشباب وحقوق الإنسان والتنمية المحلية).

2.4 التنسيق

التنسيق الأوروبي الداخلي

تُناقش قضايا المجتمع المدني في لقاءات الاتحاد الأوروبي التنسيقية ذات العلاقة مثل لقاءات رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي ورؤساء التعاون ورؤساء الأقسام السياسية التي تشمل مشاركة مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية والحماية، وبعثتي السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، والبعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية، وبعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في رفح. ويُدعى ممثلي المجتمع المدني الفلسطيني للمشاركة في هذه اللقاءات التنسيقية عند الحاجة.

هناك أيضاً مجموعة عمل الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني التي تجتمع بشكل مُنتظم لتنسيق دعم مؤسسات المُجتمع المدني ولمناقشة قضايا ذات علاقة بالمجتمع المدني، كما تعمل مجموعة العمل هذه على تبادل الآراء مع مؤسسات المجتمع المدني حول قضايا مُحَدَّدَة تخص المجتمع المدني (مثل القيود المفروضة على المجتمع المدني من قِبَل الجهات الثلاث المُكَلَّفَة بالمسؤولية) أو قضايا ذات علاقة (مثل انتهاكات حقوق الإنسان).

يأتي التنسيق بين شركاء التنمية الأوروبيين على المستوى العملي ضمن إطار الإستراتيجية الأوروبية المُشتركة التي تُحَدِّد شروط إطار العمل السياسي والعملي للعمل في فلسطين. تُقيَّم الإستراتيجية الأوروبية المشتركة النقاشات والالتزامات التي تجري على المستويين العالمي والمحلي، بما في ذلك ورقة المفوضية الأوروبية في أيلول 2012 بعنوان «جذور الديمقراطية والتنمية المُستدامة: انخراط أوروبا مع المجتمع المدني في العلاقات الخارجية.» هُنالك بعض الأدوات ضمن هذا الإطار التي تُيَسِّر تنسيق عملي وتبادل معلومات في دعم المجتمع المدني مثل: (1) إستراتيجية قطاعية مشتركة تُطَوَّر بتوجيه من قبل جهة الاتحاد الأوروبي المانحة ذات العلاقة (مثل إستراتيجية الاتحاد الأوروبي المحلية المتعلقة بمساواة النوع الاجتماعي وتمكين المرأة، (2) تطوير مصفوفات أوروبية حول الدعم المُقَدَّم (مثل العمليات في المنطقة (ج)، في القدس الشرقية، على النوع الاجتماعي ودعم قطاع المجتمع المدني)، (3) جماعات نقاش على الانترنت باستضافة (Capacity 4 Dev) (مثلاً مجموعة نقاش النوع الاجتماعي)، (4) تخطيط (مثل تخطيط عام 2012 إستراتيجيات الجهات المانحة من الاتحاد الأوروبي حول النوع الاجتماعي؛ تخطيط المجتمع المدني 2011).

التنسيق مع السلطة الفلسطينية والجهات المانحة الأخرى

يتم التنسيق بين شركاء التنمية الأوروبيين والسلطة الفلسطينية والجهات المانحة الأخرى والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني من خلال سكرتارية تنسيق المساعدات المحلية التي تضم 15 مجموعة عمل قطاعية تعمل وفقاً للأولويات الوطنية التي جاءت في أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية 2017–2022. يُشَجَّع كل شريك تنموي أوروبي نائب رئيس أحد المجموعات القطاعية (البالغ عددها 15 مجموعة) على دمج النوع الاجتماعي وانخراط المجتمع المدني في النقاشات.

2.5 الدروس المُستقاة

كان للحوار مع المجتمع المدني خلال السنوات الثمانية الماضية الذي تناول الأعمال المُختلفة المُشار إليها أعلاه الأثر الإيجابي على مصداقية شركاء الاتحاد الأوروبي في التنمية في دعم المجتمع المدني الفلسطيني وفي تعزيز التشبيك بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

للدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لمنصات المنظمات الأهلية الفلسطينية الأربع دوراً فعالاً في تطوير العلاقات والتعاون بين الشبكات ورعاية الحوار والشراكة بين مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي وشبكات المجتمع المدني.

لقد قام مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي بعدة تقييمات خارجية حول انخراطه مع المجتمع المدني أدت إلى التوصل إلى عدد من الدروس المُستقاة، كما عملت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج وسويسرا بعمل مراجعة لدعمها للمجتمع المدني أيضاً.

أظهر التقييم الخارجي للتعاون التطويري بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي، الذي نُفِّذَ عام 2014 وغطى الفترة ما بين 2008 و 2013، أن التعاون التطويري بين الاتحاد الأوروبي وفلسطين عمل منذ عام 2011 على تعزيز دور المجتمع المدني كشريك. إلا أن هذا الدعم للمجتمع المدني لا يزال مبني بشكل أولي على آليات تمويل تحت برامج مواضيعية. كما أن الموارد المخصصة للانخراط مع مؤسسات المجتمع المدني في أنشطة الحوكمة المحلية والوطنية والحوار السياساتي هي موارد متواضعة نسبياً. وقد شَدَّدَ المُقَيِّمين على الحاجة إلى تركيز الدعم على المستوى المجتمعي من أجل نشر ثقافة أقوى للمُساءلة.

من الدروس المُستقاة أيضاً ما يلي:

- الحاجة إلى استمرار الحوار مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية كشريك حقيقي بشكل مُتواصل وبناء يتم من خلاله عقد لقاءات متتالية لمتابعة القضايا والمهام المتفق عليها في اجتماعات الاتحاد الأوروبي ومؤسسات المجتمع المدني السابقة.
- ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يعمل بشكل متكامل حيث تُشَجَّع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني الإسرائيلية على التأثير على السياسات والقضايا المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد والديمقراطية، مع مراعاة أن الديمقراطية والحكم الرشيد في إسرائيل تؤثر بشكل مباشر على المجتمع الفلسطيني.

- الحاجة إلى بناء قدرات بعض مؤسسات المجتمع المدني وشبكاتها في فهم السياسات والمساهمة في وضعها على مستوى الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء فيه من أجل تعزيز مهارات التأييد لديها (أين ومن تُؤيد).
- الحاجة على دعم وصول مؤسسات المجتمع المدني إلى البيانات الرسمية (بيانات السلطة الفلسطينية بشكل رئيسي) من أجل تحسين قدراتها في إنتاج معلومات دقيقة حول العديد من الخدمات (الصحة، التعليم... الخ) مع خط أساس واضح، وبالتالي العمل كوكلاء تغيير في القطاع الذي تَنشِطُ.

الجزء الثاني

إستراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأوروبي للعمل مع مؤسسات المُجتمع المدني

التحديات والفرص الرئيسية	أولويات عمل الاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني	استهدافات عمل الاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني	الأعمال/ الأنشطة (تحليل، حوار سياسات، دعم مالي وغير مالي)	وسائل استدلالية (برامج/ أدوات... الخ)
انخراط الاتحاد الأوروبي العام في العمل مع المجتمع المدني				
مَساحة مُتناقصة للمُجتمع المدني والمواطنين	١. تعزيز وتقوية البيئة والمساحة المُمَكِّنَة لمؤسسات المجتمع الدولي ٢. تدعيم تمثيل حقوق المواطنين وأصواتهم في أجندة بناء الدولة وخُطط التنمية الشمولية. ٣. توطيد منهجية مُشتركة ومتناسقة بين شركاء التنمية الأوروبيين، وتبني والترويج لسياسة ضد التشهير خاصة ضد المُدافعين عن حقوق الإنسان	• مساحة عمل مؤسسات المجتمع الدولي والمواطنين عُزِّزَت • مؤسسات المجتمع الدولي قادرة على ترويج ردود مُشتركة على التشهير خاصة التشهير بالمُدافعين عن حقوق الإنسان	• حوار مع السلطة الفلسطينية • أولويات مِنَح مؤسسات المجتمع الدولي تتناول المَساحة المُتناقصة • تواصل فعَّال وحملات مرئية حول دعم الاتحاد الأوروبي البَنَّاء للمنظمات الأهلية من مُنطلق واسع • تعزيز الثقة المُتبادلة بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي بقد ما يتعلق بدعم الاتحاد الأوروبي للمنظمات الأهلية • دعم المبادرات التي تعزز الحريات الأساسية وتدعم المُدافعين عن حقوق الإنسان	• حوار مُستمر بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية حول الحُكم الرشيد وحقوق الإنسان والديمقراطية خلال الاجتماعات العادية المُشار إليها في إطار اللجان الفرعية المكونة من الاتحاد الأوروبي وفلسطين ومن خلال كافة آليات الحوار القائمة وتشمل الحوار السياساتي بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والترويج وسويسرا والسلطة الفلسطينية. • الاستفادة من الفرص الدولية المُتاحة من خلال الدبلوماسية ذات العلاقة بالمساءلة والحوارات السياساتية. • برامج من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والترويج وسويسرا، العمل مع مؤسسات المجتمع المدني، بشكل خاص برامج الاتحاد الأوروبي المواضيعية (مؤسسات المجتمع المدني– السلطات المحلية والآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان) • أنشطة تواصل وأنشطة مرئية
ضعف مُشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صُنع السياسات	١. تمتين دور مؤسسات المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرار على المُستويين المحلي والوطني من خلال وسائل مُختلفة (حوار سياساتي، تشاور وتأييد). ٢. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني كجهات تُمَثِّل المواطن، وليس فقط كَمُنَفِّذ للمشاريع. ٣. مُساندة جهود المجتمع المدني لتطوير حوكمته الداخلية والشفافية والمساءلة.	• مُشاركة مؤسسات المُجتمع المدني في اتخاذ القرار عُزِّزَت على المستويان المحلي والوطني • مُساءلة مؤسسات المُجتمع المدني نحو المُواطنين (مُساءلة نزولاً) عُزِّزَت بحلول عام ٢٠٢٠ • مؤسسات مجتمع مدني قادرة وذات شفافية ومساءلة واستدامة بحلول عام ٢٠٢٠ خاصة تمكين مؤسسات المجتمع المدني الصغيرة والمتوسطة	• استشارات مواضيعية مع مؤسسات المجتمع المدني قبل اللجان الفرعية المكونة من الاتحاد الأوروبي وفلسطين • اللقاء السنوي للاتحاد الأوروبي ومؤسسات المجتمع المدني (حوار بنَّاء) حول تنفيذ خطة الطريق • دعم المبادرات ذات المكونات التي تتناول بناء قدرات المؤسسات خاصةً القطاعات الأقل مُشاركةً في المجالات السياساتية مثل التنمية الاقتصادية أو قضايا المرأة من أجل تحسين القدرة على الوصول إلى الأموال والمعلومات وتمثيل أفضل للأعضاء. • دعم المبادرات التي تُعَزِّز التعددية وقدرة المواطن على مُساءلة الحكومة	• حوار مُستمر مع السلطة الفلسطينية حول فرض استشارة مؤسسات المُجتمع المدني من أجل تنظيم صنع قرار تشريعي وطني ومراجعة للقوانين وفقاً للمعايير والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي اعتمدتها فلسطين، وتشمل قانون المنظمات الأهلية وقانون حماية الأسرة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). • برامج من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والترويج وسويسرا، العمل مع مؤسسات المجتمع المدني • اجتماعات الجهات المانحة التنسيقية

إستراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأوروبي للعمل مع مؤسسات المُجتمع المدني

التحديات والفرص الرئيسية	أولويات عمل الاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني	استهدافات عمل الاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني	الأعمال/ الأنشطة (تحليل، حوار سياسات، دعم مالي وغير مالي)	وسائل استدلالية (برامج/ أدوات... الخ)
«الانخراط في العمل مع المجتمع المدني في قطاعات ذات أولوية «تعزيز المؤسسات والحكم الرشيد»				
لا يُشارك المجتمع المدني بشكل عام، والمجموعات المُستهدفة بشكل خاص، في عمليات صُنع القرار بالشكل المُناسب	ا. تعزيز تطوير قدرات المُجتمع المدني	• مُشاركة مؤسسات المُجتمع المدني بشكل عام والفئات الضعيفة بشكل خاص في عمليات صُنع القرار ازدادت	• دعم مُبادرات تتناول في مكوناتها بناء القدرات المؤسساتية أو الفنية مع التركيز على التأييد	• برامج من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج وسويسرا، العمل مع مؤسسات المجتمع المدني، خاصةً برامج الاتحاد الأوروبي المواضيعية (مؤسسات المجتمع المدني– السلطات المحلية والآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان)
«الانخراط في العمل مع المجتمع المدني في قطاعات ذات أولوية «مُجتمع شامل وحماية حقوق الإنسان»				
المُجتمع المدني في فلسطين عُرضة لتفتيش مشدد ومساحة مُتناقصة من العمل الحُر	ا. تعزيز انجاز الحقوق الأساسية مثل – حرية التنظيم – حرية التعبير	• مساحة عمل مؤسسات المجتمع المدني والأفراد طُوِّرَت • السلطات تُخَفِّف من الضغط على المُجتمع المدني • السلطات تُبَسِّط وتخفف الإجراءات والقيود القانونية على تسجيل المؤسسات والتمويل ومشاريع الدعم الفني الدولية	• الدبلوماسية العامة والصامتة • دعم تشغيلي • دعم مُبادرات تُروج للحريات الأساسية وتؤيد المُدافعين عن حقوق الإنسان	• برامج من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج وسويسرا، العمل مع مؤسسات المجتمع المدني
المجتمع المدني يلعب دوراً هاماً كمَمَرٍّ لمجتمع شامل	ا. تعزيز تنفيذ أجندة ٢٠٣٠، وإتباع مبدئها الإرشادي عدم ترك أي أحد خلف الركب، وتحقيق أهداف التنمية المُستدامة	• تقدم واضح في تطبيق المُعاهدات الدولية التي اعتمدتها السلطة الفلسطينية خاصةً سيداو واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب من أجل مُجتمع أكثر شمولاً.	• حوار سياسات • دعم تشغيلي • دعم مبادرات تُعزز تطبيق المعاهدات الدولية خاصةً في قطاعات الحماية الاجتماعية مع التركيز على العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد الفئات الضعيفة، مثلاً مؤسسات الأشخاص المُعاقين	• برامج من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج وسويسرا، العمل مع مؤسسات المجتمع المدني

* سَيَعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج وسويسرا على ضمان الانخراط المُستمر مع المُجتمع المدني في فلسطين وكافة الدعامات والقطاعات التي تغطيها الإستراتيجية الأوروبية المشتركة لدعم فلسطين 2017 – 2020

الجزء الثالث

متابعة العمل والاستراتيجية

مؤشرات العمل		
المؤشر	الاستهداف	معلومات الخط الأساس وملاحظات إضافية
انخراط الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنرويج وسويسرا في خارطة الطريق	الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الممثلة في البلد والنرويج وسويسرا مَنخرطة بفعالية في عمل خارطة الطريق	• خارطة الطريق للاتحاد الأوروبي للعمل مع المُجتمع المدني في فلسطين 2018–2020 متَضَمَنَة في الإستراتيجية الأوروبية المُشتركة. • مجموعة عمل الاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني (الدول الأعضاء والنرويج وسويسرا) يترأسها مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي وضَعَت معاً خارطة الطريق هذه. • العديد من اللقاءات والمُشاورات عُقِدَت خلال 2018 على المستوى الفني وعلى مستوى رؤساء التعاون والقناصل السياسيين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. • اعتمد رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي خارطة الطريق في 25 آذار/ مارس 2019
عدد وجودة اللقاءات المُنعقدة عدد وتنوع (من حيث الموقع والقطاع والقدرات) مؤسسات المجتمع المدني التي تمت استشارتها حول خارطة الطريق	تتضمن خارطة الطريق مشاورات مع نطاق واسع من مؤسسات المجتمع المدني المحلية التي تؤدي في النهاية إلى حوار دائم وبنّاء.	• الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه والنرويج وسويسرا ملتزمون بالانخراط مع المجتمع المدني من خلال «حوار بنّاء» بشكل مخطط ومنتظم وفي الوقت المحدد ومتوقع وذو شفافية. • كان هنالك ثلاث جولات من لقاءات الحوار البناء في رام الله وغزة مع مؤسسات المجتمع المدني حول محتوى خارطة الطريق. • حَدّدَت مؤسسات المجتمع المدني المَنخرطة في هذا الحوار في آب/ أغسطس 2018 بدعم من مُستشار خارجي وشملت ممثلين عن جهات المُجتمع المدني الرئيسية ومنظمات تَنشِطُ في قطاعات مختلفة ولكنها تشعر أنها غير مُمَثَلّة في جهات المجتمع المني الرئيسية.

متابعة العمل والاستراتيجية

مؤشرات النتيجة				
أولويات	استهداف	مؤشرات	معلومات خط الأساس (إن وُجِدَت)	مصادر المعلومات وسُبُل التحقق منها
٩/ تمتين دور مؤسسات المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرار على المُستويين المحلي والوطني من خلال وسائل مُختلفة (حوار سياساتي، تشاور وتأييد).	• مُشاركة مؤسسات المُجتمع المدني في اتخاذ القرار عُزِّزَت على المستويان المحلي والوطني	• عدد ونوع مؤسسات المجتمع المدني المَدعُوَة للمساهمة في تحليل وتصميم الإطار القانوني للمجتمع المدني		• قوانين وأحكام أخرى حول المجتمع المدني (قوانين وأنظمة ومراسيم... الخ) • تقارير ومحاضر اجتماع مُشاورات عامة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني
٦/ مُساندة فعالة لجهود المجتمع المدني لتطوير حوكمته الداخلية والشفافية والمساءلة	• مؤسسات مجتمع مدني قادرة وذات شفافية ومساءلة واستدامة بحلول عام 2020 خاصةً تمكين مؤسسات المجتمع المدني الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات ذات التمثيل الذاتي (مثلاً مؤسسات الأشخاص المُعاقين)	• النسبة المئوية من مؤسسات المجتمع المدني التي تنشر هيكلية حوكمتها ووثائقها الداخلية (أنظمة، قواعد سلوك... الخ) وحسابات مالية مدققة وتقارير سنوية.		• منصة مجتمع مدني/ تقارير جسم تنسيقي للمنظمات الأهلية • تقارير أنشطة مؤسسات المجتمع المدني
١١/ تعزيز تنفيذ أجندة ٢٠٣٠، وإتباع مبدئها الإرشادي عدم ترك أي أحد خلف الركب، وتحقيق أهداف التنمية المُستدامة	• تقدم واضح في تطبيق المُعاهدات الدولية التي اعتمدتها السلطة الفلسطينية خاصةً سيداو واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب من أجل مُجتمع أكثر شمولاً.	• مستوى التزام الدولة بالمعايير والمواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق الأساسية (ممكن أن تكون مجزئة حسب مواضيع ذات أولوية) وحرية التعبير وحرية التجمع وحرية التنظيم ازدادت	• استكمال الملاحظات حول التقرير الأولي لدولة فلسطين • ملف الاتحاد الأوروبي للدولة حول النوع الاجتماعي 2018 • تحليل الدولة المشترك للأمم المتحدة حول عدم ترك اي أحد خلف الركب في فلسطين 2016	• سيداو وتقرير الظل سيداو • تقرير الدولة القادم وتقارير الظل حول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة • ملف الاتحاد الأوروبي للدولة حول النوع الاجتماع • حوار مستمر مع السلطة الفلسطينية حول إنجاز مجتمع أكثر شمولاً (من خلال زيادة مشاركة المرأة في قوى العمل)
١٠/ تعزيز انجاز الحقوق الأساسية مثل حرية التنظيم حرية التعبير	• مساحة عمل مؤسسات المجتمع المدني والأفراد طُوِّرَت • السلطات تُخَفِّف من الضغط على المُجتمع المدني • السلطات تُبَسِّط وتخفف الإجراءات والقيود القانونية على تسجيل المؤسسات والتمويل ومشاريع الدعم الفني الدولية	• مستوى التزام السلطة الفلسطينية بالمعايير والمواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق الأساسية (ممكن أن تكون مجزئة حسب مواضيع ذات أولوية) وحرية التعبير وحرية التجمع وحرية التنظيم ازدادت		• تقارير حقوق إنسان إسرائيلية وفلسطينية ودولية متنوعة (المتعلقة بالدولة المعينة) وتقارير الظل